الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الجمعة ، السبت ، الاحد

1435/2/4,3,2هـ الموافق 2013/12/8,7,6م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الانسان في العالم	29

• حقوق الإنسان": لن نطالب بمخالفة الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 صفر 1435 هـ -7 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/579561

جدة - عبدالله الجريدان

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن الجمعية ستنفذ جولة ميدانية للوقوف على أزمة الكهرباء التي يعيشها سكان حي الحرازات، مشيرةً إلى أنها لن تطالب الجهات المسؤولة بتوصيل خدمات الكهرباء لمن خالفوا الأنظمة والقوانين التي وضعتها الجهات المعنية بخصوص هذا الشأن.

وأوضح المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تعمل حالياً على تنسيق اجتماع للأعضاء، وستنفذ زيارة ميدانية للوقوف على الوضع الإنساني لحي الحرازات.

وقال الدكتور الشريف إن الجمعية ستعمل على رصد المخالفات المرتكبة بحق السكان التي تتعارض مع أنظمة الدولة، مشيراً إلى أن التنظيم الذي وضعته الجهات المعنية في شأن إيصال الكهرباء واضح وصريح، وهو يكمن في أن المباني الموجودة والمسجلة خلال تنفيذ التصوير الجغرافي الجوي عام 1424 تستحق الكهرباء.

وأشار إلى أن المباني التي أنشئت بعد صدور القرار سيكون دخول الكهرباء إليها مخالفاً للأنظمة وهي بحاجة إلى توجيه من جهات عليا للسماح بخدمة الكهرباء بالوصول إليها، مؤكداً أن الزيارة الميدانية ستكشف عن الكثير من الأمور في هذا الشأن بحكم اختلاف القضايا بين السكان وعدم تشابهها.

ونوه بأن جل هذه المشكلات جاءت نتيجة لأزمة السكن في السعودية، وهي من دور وزارة الإسكان، إذ يجب عليها الاستعجال في حل مشكلة الإسكان بشكل فوري ومنظم، إذ إنها المسؤولة عن توفير المساكن للمواطنين.

فص ملح..

في دائرة الضوء

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. أحمد سعيد درباس

فص ملح..على مدى الأسبوعين الفارطين تابعنا وباهتمام بالغ جُل ما نشر في صحفنا عن آفة الفساد الذي استشرى في جل مفاصل العمل الحكومي وقد رصدت جريدة المدينة في عددها (18488) الصادر يوم الخميس 2 صفر 1435هـ ص 4 أبرز ما أفضت إليه فعاليات ندوة معهد الإدارة: (واقع الفساد الإداري في المملكة.. وجهود التغلب عليه) حيث استوقفنا رأي قطاعات مهمة شاركت في تلك الندوة وطرحت مقترحاتهما وتوصياتهما للتعاطي مع آفة الفساد قبل أن يتجذر ويغدو معضلة عصية لا يمكن استئصال شأفتها.. فهيئة التحقيق والادعاء العام في توصياتها شددت على أهمية التشهير بالمفسدين على اعتبار أن أسلوب التشهير يُعد من أنجع أساليب المكافحة وأكثرها فاعلية في مكافحة الفساد الإداري وقطع دابره، وأوصت بأهمية تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي في الأجهزة الحكومية على اعتبار أن بقاء المسؤول في منصبه ردحًا طويلاً يُعزز من قابليته للإفساد ومن ثم الوقوع في براثن الفساد، وأما التوصية الأخرى وليس الأخيرة فطالبت الهيئة بوجوب نشر الشفافية والإفصاح ثم توالت توصيات الجهات الأخرى المشاركة وهي وزارة الداخلية، ديوان المظالم (المحكمة الإدارية)، وزارة العدل، وزارة الخدمة المدنية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، هيئة الرقابة والتحقيق ووزارة المالية وليس من الممكن عرض أو استعراض توصيات ومقترحات تلك الجهات في هذه المساحة المحدودة ويمكن الرجوع إلى تلك الأوراق وما احتوته من توصيات ومقترحات في موقع معهد الإدارة..

اللافت في مجمل التوصيات خاصة توصيات وزارة العدل مطالبتها مشاركة مؤسسات المجتمع المدني يهدف إرساء وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية.. ومعلوم أن ليس هناك مؤسسات مجتمع مدني يعتد بها ونظام هكذا مؤسسات لمّا يصدر بعد علمًا بأنه نوقش في مجلس الشورى تحت عنوان "مؤسسات المجتمع الأهلية" ثم فص ملح وذاب.. للموضوع صلة لا بقية إلى لقاء.

* ضوء (ليس هناك أذكى من أن تكون غبيًا، لكن في الوقت المناسب).

* (الفاسد يضر نفسه، المفسد يتعدى ضررة إلى الآخرين).

حقوق الإنسان" تتدخل لإنقاذ "طفلة الخميس" المعذبة'

اتهام زوجة والدها بإحراق أصابعها وجزء من وجهها

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170305&CategoryID=3

أبها: محمد الفهيد، محمد مانع

تعرضت الطفلة (إ.غ) التي لم تتجاوز الـ 11 من عمرها، وتدرس في الصف الخامس ابتدائي بإحدى مدارس مدينة خميس مشيط، لعنف أسري تمثل في كيها وإحداث حروق شديدة بأصابع يديها وجزء من وجهها.

وتدخلت هيئة حقوق الإنسان في عسير منذ يومين لإنقاذ الطفلة، وشكلت فريقا نسائيا للتحقيق في قضيتها، وأيضا التأكد من صحة البلاغ الذي قدم إلى الهيئة، حيث أعد الفريق تقريرا تضمن إفادات كل من إدارة المدرسة والمعلمات والمرشدة الطلابية، بالإضافة إلى إفادة الطفلة وعمتها، وتبين للهيئة أن الطفلة تعرضت للعنف الأسري، كما وجهت التهمة إلى زوجة والدها- التي التقت بها الهيئة- بالإقدام على تعنيف الفتاة.

وقالت مصادر "الوطن"، إنه بناء على تحرك الهيئة في التحقيق بقضية الطفلة، فقد رفعت الهيئة تقريرا عاجلا إلى إمارة منطقة عسير، حيث وجه أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد، وبشكل عاجل، لجنة الحماية الاجتماعية بمباشرة الحالة وتقديم الحماية اللازمة والعاجلة والتحقيق في ملابسات القضية. كما تواصلت الهيئة مع والدة الطفلة المعنفة التي حضرت إلى المنطقة وطالبت بضرورة تسليمها ابنتها وأشقاءها الذين حرمت منهم منذ سنوات عدة.

وتعيش الطفلة مع والدها وزوجة والدها وهي من جنسية عربية بالإضافة إلى شقيقيها الآخرين، حيث تعمل الهيئة حاليا على دراسة أوضاع الأسرة من كافة الجوانب، بالإضافة إلى التحقق من وضع الطفلين الآخرين والتأكد من عدم تعرضهما أيضا لأي نوع من أنواع العنف.

من جانبه، أكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير وعضو مجلس الهيئة الدكتور هادي بن علي اليامي، أن الهيئة سارعت في مباشرة الحالة وزيارتها والتأكد من سلامتها وتوفير الحماية العاجلة والتحقيق في أسباب تعرضها للعنف ومساءلة كل من تسبب في تلك الأضرار التي حدثت للطفلة المعنفة.

وأوضح اليامي أن الهيئة تنتظر قيام لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة بتسليم الطفلة لوالدتها، وتقديم الحماية العاجلة لها بأسرع وقت ممكن، حيث إن الهيئة انتهت من كل الإجراءات الإدارية الخاصة بالأم وطفلتها، كما أنها تتابع باهتمام قيام اللجنة المعنية بالمنطقة بإجراءات التدخل لتقديم الحماية العاجلة وتسليم الطفلة على ضوء توجيهات أمير المنطقة للجنة الحماية.

وأضاف اليامي أن هيئة حقوق الانسان تولي قضايا العنف ضد الأطفال أهمية قصوى وتسعى لتعزيز حقوق الأطفال والحد من آثار سلطة الولاية وأهمية توفير الحماية والعيش الكريم لكل طفل في إطار الأسرة.

إلى ذلك، لم تباشر لجنة الحماية الاجتماعية حالة الطفلة حتى الآن، وأوضح المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية بالمنطقة علي الأسمري أنهم ليسوا على علم بالقضية وأنه في حال وردتهم أي توجيهات بهذا الخصوص فإنهم سيتعاطون مع القضية وفقا للأنظمة المتبعة.

الأمير سلمان: رؤية الملك المخلصة انتخبت المملكة ب"حقوق الإنسان" للمرة الثالثة

ولي العهد يبحث الأمور المشتركة مع عضو مجلس الشيوخ الأميركي

المصدر: جريدة واس الجمعة 2 صفر 1435 هـ - 6ديسمبر 2013م
http://www.sauress.com/alwatan/170062

شكر ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على ما عبر عنه الجميع من تهنئة بمناسبة انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "للمرة الثالثة" لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2014.

وقال الأمير سلمان في برقية جوابية: "نشكركم على صادق تهنئتكم بهذا الانتخاب الذي لم يكن ليتم لولا توفيق الله ثم الرؤية السديدة والمخلصة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، داعين الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، إنه على كل شيء قدير".

وكان الدكتور العيبان قد رفع برقية تهنئة لولي العهد، بمناسبة انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2014، وذلك إثر حصولها على 140 صوتا في الانتخابات التي جرت في الاقتراع السرّي بين أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال: "إن هذا الانتخاب هو شهادة حق تؤكد ما تبذله المملكة من جهود في ترسيخ العدل والمساواة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر قيم السلام والتسامح على الأصعدة كافة، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين".

إلى ذلك، بحث ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، مع عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين، الأمور ذات الاهتمام المشترك خلال استقبال ولي العهد للمسؤول الأميركي في مكتبه بقصر اليمامة أمس.

الخولي: تكييف الجرم بموجب نظام الوزراء وشاغلي المرتبة الممتازة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660163.htm

قال الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز والمستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان في ما يتعلق بالمتهمين على خلفية كارثة سيول جدة من المعينين على المرتبة الممتازة ومنهم أمين جدة الأسبق، كانوا خلال فترة وجودهم الوظيفي خاضعين لنظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

وأضاف: تضمن هذا النظام الحكم بسريان نظام محاكمة الوزراء عليهم، وهم الآن خاضعون لنظام التقاعد المدني، ولم يتضمن أي من نظامي «الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة» أو «نظام محاكمة الوزراء» بيان الحكم في حالة تقاعد أي ممن ينتمون الى هذه الفئة.

واستطرد قائلا «بالرجوع إلى المادة الأولى من نظام محاكمة الوزراء يتضح أنها قد تضمنت الحكم بسريان أحكام هذا النظام على من ارتكبوا «أثناء تأدية وظيفتهم أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام»، ومن الجرائم التي قرر هذا النظام العقاب عليها ما قررته المادة الخامسة منه وجوب عقاب من تتم إدانته في أي من الجرائم التالية:

أولا: التصرفات أو الأفعال التي من شأنها التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع والعقارات أو العملة أو الأوراق المالية للحصول على فائدة شخصية له أو لغيره.

ثانيا: قبول فائدة أي كان نوعها لنفسه أو لغيره، لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عن عمل رسمي.

ثالثا: استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أية هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مصلحة من مصالح الدولة.

رابعا: تعمد مخالفة النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها ضياع حقوق الدولة المالية أو حقوق الأفراد الثابتة شرعا أو نظاما.

خامسا: إفشاء قرارات ومداولات مجلس الوزراء التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي وبسلامتها الخارجية وبالشؤون المالية والاقتصادية وبمحاكمة الوزراء.

سادسا: التدخل الشخصي في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية.

وتتراوح مدة العقوبة لمن يثبت عليه ارتكاب أي من هذه الجرائم السجن مدة تتراوح بين 3 و10 سنوات مع عدم الإخلال بأي عقوبة ورد النص عليها لأي نظام آخر. كما تضمنت المادة السابعة من ذات النظام حكما يقضي بأن «تترتب على الحكم بإدانة المتهم وفقا لهذا النظام الحكم عليه من قبل الهيئة الحاكمة برد ما أفاده من جريمته، ويجوز لهيئة المحاكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأي شخص سواء كان طبيعيا أو اعتباريا».

وختم بقوله: إن المدعي العام في هيئة الرقابة والتحقيق هو الذي قام بتكييف الواقعة على أنها «جريمة رشوة» بينما كان من الممكن أن يتم تكييفها تبعا لما ورد في أي من الجرائم الواردة في نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يُصوِّت على الاستراتيجية الوطنية للشباب.. الإثنين

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/08/1018019

الرياض – واس

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 63 التي يعقدها غداً، على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة، حيث أوصت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمناسبة إجازة المشروع، كما أوصت بإنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وإلزام الجهات ذات العلاقة بما ورد في الاستراتيجية وتوفير متطلباتها المالية والبشرية.

كما يناقش المجلس توصية اللجنة الخاصة بالموافقة على مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، حيث حدَّدت اللجنة مهام الهيئة بالإشراف على الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمشتركة جميعها، والإشراف على أعمال النظار الذين يعينهم الواقفون في حدود ما تقضي به الأنظمة، وبما لا يخالف شروط الواقفين أو يدخل في أعمال النظارة.

وتتولى الهيئة بحسب مشروع التنظيم المقترح من اللجنة تسجيل جميع الأوقاف بعد توثيقها وحصر الأوقاف الموقوفة وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، والنظارة على الأوقاف العامة والمشتركة والأوقاف الخاصة التي لا ناظر لها أو عهد إلى الهيئة بنظارتها، بالإضافة إلى أوقاف مواقيت الحج والعمرة. ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام المنافسة، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي. من جهة أخرى، يشارك رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، في أعمال الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي لاتحاد البرلمانات الآسيوي، وفي الاجتماع السادس للجمعية العمومية للاتحاد اللذين يُعقدان في العاصمة الباكستانية إسلام آباد الأسبوع الجاري. ويضم وفد مجلس الشورى عدداً من أعضاء المجلس، وعدداً من المختصين.

وأوضح رئيس المجلس أن الجمعية العمومية للاتحاد (14 دولة) ستستمع إلى عدد من التقارير والمواضيع التي تتعلق بتعزيز التعاون بين المجالس الشورية والبرلمانية الآسيوية. كما سيتم خلال الاجتماعات انتخاب أعضاء مكتب الهيئة العامة للاتحاد، ورؤساء اللجان الدائمة، كما يعقد على هامش اجتماع الجمعية العمومية، اجتماعات للجان الدائمة. وأعرب عن أمله في أن تخرج الاجتماعات بنتائج تعزز مسيرة الاتحاد البرلماني الآسيوي وتعمق التعاون بين الدول الآسيوية خدمة لمصالح شعوبها، وللسلام والأمن الإقليمي والدولي، وتشجع على مزيد من التوسع في العلاقات الثقافية والعلمية والتجارية بين الدول الآسيوية.

وأكد رئيس المجلس الشورى، حرصهم على المشاركة في أعمال الاتحاد انطلاقاً من السياسة الثابتة للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني في دعم العمل الجماعي على المستويات العربية والإقليمية والدولية.

تغريم الشركة المشغلة 533 ألف ريال

إعفاءات وحسم مرتب شهر في قضية مركز التأهيل الشامل بوادي الدواسر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890712.html

الرياض - صالح الحميدي

إشارة إلى ما نشر في بعض الصحف والمواقع الاكترونية عن مشاهد مسيئة للمعوقين بمركز التأهيل الشامل في محافظة وادي الدواسر فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء التحقيق العاجل في الأمر، واتضح من مجريات التحقيقات وجود بعض القصور في تقديم الخدمة وعليه أصدرت الجهة المختصة بالوزارة قرارات تضمنت عقوبات صارمة وفق النظام، حيث شملت هذه العقوبات إعفاء مدير مركز التأهيل الشامل في محافظة وادي الدواسر وحسم مرتب شهر عليه، وكذلك حسم مرتب شهر لستة من موظفي المركز، كما تم تغريم الشركة المشغلة بمبلغ (533) ألف ريال، وتضمنت القرارات كذلك إجراء تدوير وظيفي شامل للمركز كما تم التوجيه بالإسراع في تجهيز مقر المركز الحكومي الجديد لنقل المقيمين بأسرع وقت.

صرح بذلك المتحدث الرسمي للوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، مؤكدا أن الوزارة إذ توضح ذلك تشير أنها لن تتهاون مع أي مقصر اياً كان وسيطبق بحقه أقصى العقوبات النظامية إذا ثبت وجود تقصير في تقديم الخدمة لكافة المستفيدين وأبنائنا المعوقين، وأكد حرص الوزارة على تجويد خدماتها ومتابعة سير العمل في مرافقها لتلافي أوجه القصور ومحاسبة المقصرين.

ونوه الثبيتي إلى أن هناك جولات تفتيشية مفاجئة لكافة مراكز التأهيل الشامل بكافة مناطق المملكة للتأكد من سير العمل وجودة الخدمة المقدمة للمقيمين بتلك المراكز.

• حقوق المرضى" في الشرقية تسهم في توفير احتياجات60 مريضاً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890693.html

الدمام - محمد الغامدي
ساهمت إدارة حقوق وعلاقات المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية في تسريع توفير احتياجات 60 مريضاً في مستشفيات المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، وذلك بمخاطبة الجهات المعنية والتنسيق لتوفير أدوية ومستلزمات طبية لمرضى مستفيدين من الخدمات الصحية في المنطقة.وقال مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية أحمد بن عبدربه الحجي أن إدارته ساهمت في تسريع توفير احتياجات بعض المرضى. وبين الحجي أن الإدارة سّرعت في تأمين أدوية غير متوفرة للمرضى وتأمين زيارات ميدانية لمرضى من قبل الطب المنزلي وتأمين جرعات دوائية غير متوفرة وتوفير تحليل سيولة الدم وتحليل الحساسية، وتوفير جهاز أكسجين، وتوفير تحليل الهرمونات، وتأمين علاج لمريض خارج المنطقة، وتأمين مواد زراعة أسنان، وتوفير جهاز سمعي، وتأمين جهاز السكر وملحقاته، وتوفير سماعات أذن طبية وحالات أخرى تم التأكد من تأمين احتياجاتها بمتابعة من إدارة حقوق وعلاقات المرضى.
وأكد الحجي أن إدارة حقوق المرضى نجحت في عقد لقاءات مع المرضى وذويهم في المستشفيات ، وتخصيص«خط ساخن»، لاستقبال الشكاوى والاقتراحات على مدار الساعة (0138448439)، إضافة إلى ما يتم استقباله من شكاوى في إدارة حقوق المرضى مباشرة حيث إن فكرة "الخط الساخن" تأتي في إطار تنفيذ حزمة من الإجراءات الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والاستمرار في تطوير نوعيّة وكمية خدمات الرعاية الصحية، والاستجابة السريعة للاحتياجات والمتطلبات الصحية لجميع أفراد المجتمع.

.. سحب 4 محتجزين من السجن بالقوة للتحقيق معهم اليوم.. محاكمة سجين سعودي متهم بالإرهاب في الموصل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890694.html

عرعر - جاسر الصقري
تواصل محكمة نينوى بالفرقة الثانية بوزارة الدفاع العراقية في الموصل المتخصصة في مكافحة الإرهاب اليوم الأحد وغداً الاثنين التحقيق مع السجين السعودي أحمد سالم ظبيب إثر اتهامه ب"اشتباه إرهاب". ويقبع "ظبيب" في السجون العراقية منذ أكثر من سنة ونصف تنقل خلالها في عدد من السجون المركزية ببغداد، حتى تم نقله بواسطة طيران الجيش قبل عشرة أيام من سجن الرصافة الرابعة في بغداد إلى سجون الموصل شمال بغداد 400 كلم.

وقالت نوال داوود زوجة السجين "أحمد" أنه سيتم إحالة زوجها للقاضي لمحاكمته اليوم الأحد وغداً الإثنين، وذلك بعد أن تم النظر في أوراقه من قبل الجهات الأمنية المختصة، مضيفة أنه يعاني من مشاكل صحية وهو موجود حالياً في سجن الغزلاني بالموصل برفقة ثلاثة سجناء سعوديين.
بدوره، أكد المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة في بغداد الموكل بالترافع عن عدد من السجناء السعوديين في العراق ل"الرياض" أن السجين "ظبيب" تم تحويله لمحكمة التحقيق بالموصل وسماع أقواله، وسيواجه المحاكمة. وأشار إلى أن أربعة سجناء سعوديين آخرين وهم (علي الشهري، وعلي سالم، وعلي القرني، وعلي الكربي) يقبعون في سجن الرصافة الرابعة في بغداد تم سحبهم قبل أيام من قبل شؤون التسفيرات العراقية، وإيداعهم في محاجر خاصة وعزل كل سجين على حدة بعد سحبهم من داخل السجن بالقوة للتحقيق معهم حول وجود جهاز جوال بناءً على تشابه أسماء السجناء، مؤكداً أن الأسبوع القادم ستظهر نتائج التحقيقات التي تركز على معرفة السجين صاحب الجوال.

المدنية" تلاحق متجاوزيها في التوظيف"

رصد آلاف العقود النسائية المبرمة عبر البريد الإلكتروني

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170284&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد، فيصل الحيدري
رصدت وزارة الخدمة المدنية جهات - تحتفظ "الوطن" بأسمائها - تنفذ عمليات توظيف لبعض الجهات الحكومية والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي بشكل مباشر دون الرجوع لقاعدة بيانات "الخدمة المدنية" في شكل يخالف أنظمتها وقوانينها، وفق ما كشفت مصادر مطلعة للصحيفة.
وأوضحت المصادر أن تلك التعاقدات المباشرة يتم توثيقها عبر البريد الإلكتروني، إذ تراسل تلك الجهات المتعاقد إلكترونيا لتفيده بإبرام العقد.
وفيما لفتت المصادر إلى أن "الخدمة المدنية" رصدت آلافا من الموظفات أبرمت عقودهن دون الرجوع إليها، وأنهيت إجراءاتهن عبر التواصل المباشر بالبريد الإلكتروني، أكدت أن الوزارة تلاحق المخالفين وأن العقوبات في انتظارهم.
علمت "الوطن" من مصادر متطابقة، أن بعض الجهات الحكومية تعمل على التملص من الأنظمة والقوانين التي تفرضها وزارة الخدمة المدنية والتي تلزم الجهات الحكومية بالتوظيف عبر قاعدة بياناتها، والاستعاضة بتعاقدات مباشرة دون الرجوع إلى بيانات الوزارة.
وفي الوقت الذي تحصلت "الوطن" على وثائق تلزم وزارة التعليم العالي بالعمل على زيادة القاعدة الاستيعابية لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على موازنتها بالنظر إلى أعداد الطلاب، أفاد المصدر خلال حديثه، بأن "الخدمة المدنية" رصدت بعض الجهات – تحتفظ "الوطن" بأسمائها– تقوم بعمليات توظيف لبعض الجهات الحكومية والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي بشكل مباشر، دونما الرجوع إلى قاعدة البيانات، مفيداً في الوقت ذاته بأن التعاقد يأتي عبر توثيق التعاقد عبر إرسال تلك الجهات إلى المتعاقد بريدا إلكترونيا يفيد بإبرام العقد.
وتابع قائلاً: "تمتد تلك التعاقدات لتصل إلى الجانب النسائي إذ رصدت وزارة الخدمة المدنية آلافا من الموظفات اللاتي يتم إبرام عقودهن دون الرجوع إلى الوزارة، وأنه يتم إنهاء إجراءاتهن عبر التواصل المباشر للبريد الإلكتروني، ويجري العمل على ملاحقتها وأن العقوبات في انتظار المخالفين".
وبين أن هناك موظفات أحق منهن لشغل تلك الوظائف التي يتم التعاقد معها، إلا أن التعاقد المباشر يحول دون شغلهن لوظائف التدريس في الجامعات، وبالتالي يشكل ذلك ضبابية في الأعداد.

وفي سياق متصل، أوضح مصدر آخر أن افتتاح بعض الأقسام الجديدة في بعض الجامعات، دفعها إلى التعاقد بشكل مباشر وسريع دون الالتفات إلى قاعدة البيانات التي تتوفر لدى وزارة الخدمة المدنية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذه التعاقدات تعد مخالفة للأنظمة المنصوص عليها.

أمام ذلك، حصلت "الوطن" على بعض تفاصيل الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي التي تقوم بها وزارة الخدمة المدنية، والتي نصت على 3 أهداف تتلخص في "تحقيق نسبة متوازنة لأعداد الطلبة إلى هيئة التدريس لتتفق مع المعدل العام للممارسات المثلى العالمية، وزيادة نسبة هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه وتطوير مهاراتهم وتحفيزهم واستبقائهم، والعمل على ارتقاء أداء الموظفين وزيادة مؤهلاتهم وتطوير مهاراتهم".

"25+6".. مشروع لإحالة المعلمات للتقاعد "اختياريا"

المؤسسة العامة للتقاعد تعارض المبادرة

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170286&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى توفير فرص عمل لنحو 40 ألف خريجة عبر مشروع تقاعد مبكر للمعلمات. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن لجنة عليا متخصصة باشرت بعد موافقة "الشورى"، بدراسة مبادرة قدمتها "التربية" تحمل اسم "التقاعد المبكر للمعلمات 25+6" وتقضي بإعطاء فرصة التقاعد "اختياريا" للمعلمات اللاتي بلغت خدماتهن 25 عاما، على أن تضاف في إجراءات التقاعد، 6 سنوات ليصبح مجموع خدماتهن 31 عاما.

وكشفت المصادر أن المؤسسة العامة للتقاعد لا تزال تعارض هذه المبادرة لأنها ستثقل كاهلها بمبالغ إضافية.

وأكد عضو لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح لـ"الوطن"، دعم المجلس لكل المبادرات التي تهدف إلى دعم توظيف أكبر عدد ممكن من الخريجات المؤهلات.

باشرت لجنة عليا دراسة مبادرة قدمتها وزارة التربية والتعليم للتقاعد المبكر للمعلمات تحمل اسم "التقاعد 25+6"، وتقضي بإعطاء الفرصة "اختياريا" للمعلمات اللاتي وصلت خدماتهن إلى 25 عاما بالتقاعد، على أن تتم معاملتهن في إجراءات التقاعد بإضافة 6 سنوات خدمة على مجموع الخدمات لتصبح 31 عاما.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن المشروع هو عبارة عن مبادرة قدمتها وزارة التربية ضمن مبادرات البحث عن حلول لتوظيف أكبر عدد من الخريجات في سلك التعليم، وأن مجلس الشورى قد أوصى بدعم هذه المبادرة وأحالها للجهات العليا التي شكلت بدورها لجنة لدراسة هذه المبادرة.

وشددت على أن المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد لا زالت تعارض هذه المبادرة تخوفا من زيادة المستفيدات من هذا المشروع حال إقراره مما يثقل كاهلها بصرف مبالغ إضافية لا تقابلها سنوات خدمة للمعلمات المستفيدات، كاشفة عن أن المشروع لا زال تحت الدراسة، وأنه لولا تحفظات مؤسسة التقاعد لأصبح المشروع قيد التنفيذ.

وكشفت المصادر أن آخر إحصائية لوزارة التربية تضمنت أن عدد المعلمات اللاتي يمكن أن يستفدن من هذا المشروع يبلغ نحو 40 ألف معلمة، وأنه حال إقرار المشروع سيحقق توظيف نحو العدد من الخريجات المسجلات على قوائم الانتظار في برنامج "جدارة" بوزارة الخدمة المدنية.

من جهته، أوضح عضو لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح لـ"الوطن"، أن المجلس يدعم كافة المبادرات التي تهدف إلى دعم توظيف أكبر عدد ممكن من الخريجات المؤهلات، مؤكدا أن مشروع تقاعد المعلمات " 25+6" هو عبارة عن مبادرة قدمتها وزارة التربية والتعليم، ويجب توضيح أن هذا التقاعد هو "اختياري" وليس إجباري.

وحول تأخر إقرار المشروع بسبب رفض المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد، توقع آل مفرح أن تعترض فعلا المؤسسة على هذا المشروع كونه سيرفع المبالغ التي تدفعها للمعلمات طالبات التقاعد ضمن هذا المشروع، وكونه يعد مساسا بعدد سنوات خدمة الموظف، وهو ما لا يتوافق مع سياسات مؤسسة معاشات التقاعد.
وطالب الدكتور آل مفرح وزارة التربية والتعليم بدراسة حلول أوصى بها مجلس الشورى وهي نظام النصاب الجزئي والتقاعد المبكر والمعلم أو المعلمة المساعدة.

تنظيم جديد لمنع تكدس المعتمرين

إيقاف صدور التأشيرات منتصف رمضان المقبل

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170285&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
أكد وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار، وجود تنظيم لقدوم المعتمرين بحسب الشهور والأيام منعاً للتكدس بساحات الحرم المكي، بحيث لا يزيد وجود المعتمرين عن 500 ألف معتمر في أي يوم من رمضان موزعين بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، لافتا إلى أن الوزارة ستوقف إصدار تأشيرات العمرة في منتصف رمضان المقبل بعد استقبال طلبات تأشيرات العمرة عبر الشبكة الإلكترونية.
وأوضح في تصريح صحفي أمس، بمناسبة انطلاق موسم العمرة غرة صفر الجاري، أن وزارة الحج تمكنت ضمن منظومة "رسمية"، من تقليص ظاهرة تخلف المعتمرين عن المغادرة بفضل أنظمتها الإلكترونية المحكمة التي انعكست إيجاباً على نسب انحسار أعداد المتخلفين من المعتمرين داخل المملكة في العام الماضي إلى 12 % مقارنة بعام 1428، والوزارة ماضية لإيصال النسبة إلى 0% والقضاء على التخلف بشكل كامل.
وأعلن الوزير عن اكتمال استعدادات شركات النقل المنطوية تحت مظلة النقابة العامة للسيارات في موسم العمرة للعام الحالي، لتغطية حجم الطلب في موسم العمرة والسعي لتقديم أرقى الخدمات لنقل المعتمرين أثناء أدائهم شعائرهم، والتأكد من الوصول بالخدمة للمستوى الذي تتطلع إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني في تقديم أرقى الخدمات لضيوف الرحمن.
ورأى حجار أن الاستعدادات المبكرة للوزارة التي بدأت منذ ختام موسم الحج الماضي أسفرت عن دراسات ونتائج وخطط طموحة مع كافة العاملين في شؤون الحج من القطاعات الحكومية والخاصة لتحقيق معدلات قياسية في العمل خلال موسم العمرة للعام 1435هـ ومن ضمن هذه الاستعدادات حرص وزارة الحج على متابعة الأوضاع النظامية لـ 48 شركة ومؤسسة في خدمة المعتمرين وحوالي 2000 وكيل خارجي في مختلف دول العالم للوقوف على كافة الاستعدادات والمجهودات والإمكانات التي تقدمها الوزارة.
وعن فاعلية الأنظمة الإلكترونية واللجان الميدانية التي تجوب جميع مواقع وجود المعتمرين لمراقبة ومتابعة الخدمات المقدمة للمعتمرين واستقبال شكاواهم وملاحظاتهم، أفاد بأن هذه الرقابة تشمل الإشراف على مواقع الشركات العاملة في شؤون خدمات المعتمرين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، والتأكد من فعالية الخطط التشغيلية لهذه الشركات، وتوافر الكوادر البشرية المطلوبة ومؤهلاتهم وكفاءتهم للرقي إلى مستوى هذه الخدمات الجليلة.

"أعوان القضاة" ينطلق من الرياض

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170272&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

تطلق وزارة العدل الشهر المقبل التطبيق التدريجي لمشروع "أعوان القضاة" بـ 1700 موظف في محاكم منطقة الرياض، بعد أن أوشكت على إنهاء تدريبهم للاضطلاع بهذه المهمة، تمهيدا للتوسع في التطبيق عبر تدريب نحو 45 ألف موظف جديد تستهدف الوزارة توزيعهم على كافة المحاكم بالمناطق.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بوزارة العدل، أنه تم الانتهاء من تدريب نحو 1700 موظف للعمل كـ"أعوان للقضاة" بمحاكم الرياض كمرحلة أولى، متوقعة أن يتم البدء الفعلي لعملهم بالمحكمة الشهر المقبل، وأن هذا المشروع يأتي في إطار سعي الوزارة لتسريع عمل القضاة داخل المحاكم عبر "أعوان القضاة" بعد تأهيلهم لمعرفة الأسس التي لابد أن تشكل معلومات القضايا المرفوعة قبل نظرها من قبل القاضي، من حيث استكمال المعلومات المطلوبة، بحيث تصبح جاهزة للبت فيها من قبل القاضي.

وكشفت عن أن الوزارة تستهدف نحو 45 ألف موظف بالتدريب والتطوير في المرحلة المقبلة ضمن هذا المشروع لتغطية كافة محاكم المملكة، على أن يتم التنفيذ تدريجيا ويتمثل عمل أعوان القضاة في التأكد من أن الدعاوى المرفوعة مستكملة الجوانب بتوفر كافة المعلومات المطلوبة في القضية وقبل وصولها.

وأوضحت أن عمل أعوان القضاة يتمحور في جمع كافة المعلومات الخاصة بالقضايا كالتبليغ، والمعلومات الأساسية لاستكمال القضايا المرفوعة وتفاصيل القضية، والإدالة، والمستندات الرسمية، وكافة الأوراق المطلوبة؛ بحيث لا يتم رفع أي قضية للقضاة في المحاكم قبل التأكد من استيفاء كافة شروطها، وفي حال عدم استكمالها للشروط يرفضها الموقع الإلكتروني أثناء قيام الموظف بإدخال المعلومات عن طريق الموقع، مشيرة إلى أن هذا المشروع سيسرع في إنهاء أعمال القضاة من خلال البت في القضايا المكتملة الجوانب الرئيسية.

من جهته أكد المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي، أن تعيين أعوان القضاة في المحاكم سيساهم في سرعة إنجاز القضايا، معتبرا "العون القضائي" من الوظائف المساعدة التي تمكن أعوان القضاة من أن يكونوا ظلا لكافة القضاة بالمحاكم لتسريع إنجاز البت في القضايا المستوفية الشروط، مشيرا إلى أن أعمال أعوان القضاة تشمل الموظفين الإداريين الذين يتم تقديم دورات تدريبية لهم تشمل الطرق الأساسية في ضبط القضايا وأرشفتها والمعلومات الأساسية التي لابد أن تشتمل عليها القضية بحيث لا يتم رفعها حتى تكون مستوفية كافة الجوانب، كاشفا عن أن تطبيق هذا المشروع له عدة فوائد : وضع تنظيم معين يسهل على التفتيش القضائي، عملية المراقبة بالنسبة لأداء القضاة بسلسلة إجراءات موحدة بينهم، تجهيز كوادر إدراية بجميع احتياجاتها العلمية والإدارية للاستفادة منهم في تسريع القضايا؛ بحيث يكون عملهم يساعد في تنظيم عرض القضايا المكتملة في المحاكم القضائية.

تحقيقات في 25 ألف قضية اعتداء على المال العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 صفر 1435 هـ -8 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/579561

الرياض - خالد العمري

علمت «الحياة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام حققت في 24687 قضية اعتداء على المال العام بالعام الماضي، بارتفاع نسبته 47 في المئة مقارنة بالعام الذي يسبقه.

وأوضح تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام عن أعمالها خلال العام الماضي (حصلت «الحياة» نسخة منه)، أن مدينة الرياض شهدت العدد الأكثر من قضايا التحقيق الموكلة للهيئة بواقع 31540 قضية لـ 37918 متهماً، فيما تعتبر منطقة الباحة الأقل عدداً بـ 1531 قضية لـ 1935 متهماً. وبين التقرير أن قضايا التحقيق في المخدرات احتلت الرقم الثاني في معظم مدن المملكة باستثناء منطقة جازان التي وصل عدد المتهمين فيها لـ 9644 متهماً، إذ سجلت قضايا العرض والأخلاق 38635، والمخدرات إلى 30471.

وأشار التقرير إلى أن عدد المتهمين في منطقة الرياض بقضايا تتعلق بالعرض والأخلاق بلغ 18668، فيما وصل عدد المتهمين في قضايا النفس والعرض والأخلاق في منطقة مكة المكرمة إلى 24 ألف متهم مناصفةً بين الجريمتين.

ورصدت هيئة التحقيق والادعاء العام 10599 ملاحظة على السجون العامة، و 7259 ملاحظة على دور التوقيف في العام الماضي، بعد أن قامت بـ 38729 جولة رقابية شملت دور الملاحظة ومؤسسة رعاية الفتيات ودور التوقيف بأقسام الشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة الحقوق المدنية وإدارة المرور، وجولات على إدارة الترحيل وأماكن السجون في الجهات العسكرية.

وعانت «التحقيق والادعاء العام» من قلة فرص الترقية بسبب هرمية الوظائف المستحدثة التي لا تتناسب مع طبيعة أعمالها بحسب التقرير، إذ إن الترقية تحتسب وفق الأقدمية المطلقة وليس بالترشيح كما يحدث في الأجهزة العدلية والنيابات العامة في الدول الأخرى. وبين التقرير أن رؤساء دائرة التحقيق يبلغ عددهم 42 رئيساً، وثمانية نواب لهم، و 1983 محققاً (أول وثاني)، في حين أن الموظفين على مرتبة مساعد محقق وملازم تحقيق 1335.

وأفاد بأن جميع مبانيها مستأجرة باستثناء مبنى مملوك لمحافظة عنيزة، ومبنى آخر ضمن مجمع حكومي بمدينة الطائف تعود ملكيته لوزارة المالية.

وأكدت أنها تسلمت مقرين في منطقتي الرياض والقصيم في العام الماضي، ومن المتوقع تسلمها مقرين في منطقتي الجوف والحدود الشمالية خلال العام الحالي.

وكشف التقرير عن وجود 41 مشروعاً تحت الإنشاء لمباني الفروع، ودوائر الهيئة في عدد من مدن المملكة.

المدير المستقيل لـ "عكاظ": وقفنا على التجاوزات قبل 8 أشهر

العمل" ينظر اليوم قضية جديدة ضد قيادات "طبية" مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660165.htm

علي بن غرسان (مكة المكرمة)

يدخل مكتب العمل في مكة المكرمة، اليوم، طرفا في التحقيقات الجارية حاليا حول مدينة الملك عبدالله الطبية في مكة المكرمة، وذلك من خلال جلسة يفتح فيها ملف قضية جديدة ضد قيادات المدينة، رفعها مدير إدارة سابق متظلما من إقصائه من منصبه بمبررات غير قانونية ـ وفق لائحة دعواه ـ حيث أخطر مكتب العمل إدارة المدينة الطبية بضرورة حضور ممثل لها في جلسة اليوم.

ووفقا لمصادر «عكاظ»، فقد أعفي المدعي من منصبه قبل شهرين بقرار إداري أصدره المدير التنفيذي الجديد للمدينة، استهل بعبارات الشكر والثناء على المنجزات التي تحققت في إدارة المدير المعفى من منصبه، وانتهى بإعفائه للمصلحة العامة وتعيين بديل عنه من القيادات المتورطة في القضية المنظورة حاليا من قبل لجنة مكونة من عدة جهات، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، فيما تؤكد المصادر أن الإعفاء جاء بعد رفضه بعض الممارسات الإدارية المتجاوزة للنظام، وهو ما لم يرق - حسب المصادر - لنافذين من قيادات المدينة الطبية، فصدر قرار عزله من موقعه الوظيفي قبل أن تنتهي مدة تكليفه الرسمية أو إخطاره قبل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما وفق أنظمة عقود التشغيل الذاتي، وهو ما دفعه لتقديم شكوى إلى مكتب العمل مطالبا برد اعتباره وتعويضه ماليا عن القرار الذي يرى أنه غير قانوني ـ وفق لائحة أعتراضه.

من جهة أخرى، أفصح لـ «عكاظ»، أمس، المدير التنفيذي لمدينة الملك عبدالله الطبية السابق الدكتور حسن باخميس، والذي استقال من منصبه في ظروف غامضة قبل ثلاثة أشهر، إنه أول من اكتشف التجاوزات في بعض إدارات المدينة قبل ثمانية أشهر، ووصفها بـ «تجاوزات شائكة» ـ على حد قوله ـ ورفع بها فورا لاتخاذ الإجراء الحاسم، وهو ما لم يحدث حتى تقديمه استقالته من منصبه.

واكتفى الدكتور باخميس، في حديثه لـ «عكاظ» أمس، بقوله: «أشعر بالسعادة الحقيقة لتشكيل لجنة تحقيق لمنع التجاوزات في هذه المدينة المهمة، ولا أود الخوض حاليا في تفاصيل مهمة، حيث قدمت كل ما لدي من مستندات للجنة التحقيق وسأكون رهن الإشارة في كل ما يخص هذه القضية».

وزاد المدير التنفيذي المستقيل: «قبل ثمانية أشهر شكلت إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وهي من كشفت خيوط التلاعبات، ورفعت في حينها تقريرا لوزارة الصحة لإصلاح الحال، وحين رأيت الأمور تجري في غير مسارها الصحيح قررت الاستقالة»، مؤكدا أن استقالته ليست هربا من المسؤولية.

وفي رده على سؤال «عكاظ» عن ما إذا كانت استقالته ناتجة عن ضغوط لم يصمد أمامها، قال الدكتور باخميس: «سأكشف سر استقالتي لاحقا، لكنني خرجت بعد أن حققت المدينة منجزات كبرى في ثلاثة أعوام فقط، كان آخرها الاعتماد الأمريكي للجودة الشاملة، لكن ثمة مبررات لا أود الإفصاح عنها حتى تنتهي التحقيقات، وخروجي ليس هربا، وإنما إبراء للذمة، وأنا رفعت شعاري ألا أخشى إلا رب العباد؛ لذا فوالله أنا أعيش أسعد أيام عمري لما تقوم بها لجنة التحقيق من إحقاق للحق، ولعل هذا سيكون رادعا في المستقبل لكل من تسول له نفسه التلاعب بمصالح الناس».

واختتم الدكتور باخميس حديثه بالقول: «مكة ستظل محمية بحماية الله من أي تجاوز يضر بها، وقد رفعت الأمر للجهة المعنية حال اكتشافه كإجراء احترازي؛ لأن القضية متشعبة بين عدة أقسام، ولم يكن من الصالح العام التحقيق فيها داخليا، ونسأل الله أن يظهر الحق».

مغادرة 137؟569 مخالفا حتى نهاية محرم .. مساعد مدير عام الجوازات لـ «عكاظ»:

الترحيل خلال ساعات ولا حاجة للمبيت في مركز الخدمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660188.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)

أكد لـ «عكاظ» اللواء عائض بن تغاليب اللقماني مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أن تسهيل الإجراءات ودقة إنجاز العمل ساهم في سرعة ترحيل مخالفي نظامي الإقامة والعمل المضبوطين من الجهات الامنية، لافتا إلى أن سجل المغادرة من مركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة لليوم الأول من شهر صفر الحالي يشير إلى ترحيل 5783 مخالفا خلال الـ 24 ساعة، مبينا أنه يتم إنهاء كافة الإجراءات اللازمة لمغادرة المخالفين خلال ساعات قليلة دون الحاجة للمبيت في المركز.

وأبلغ اللواء اللقماني «عكاظ» خلال أول زيارة إعلامية لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة في الشميسي، أن عدد المرحلين منذ بداية الحملة الأمنية ضد مخالفي نظامي الاقامة والعمل في المملكة بلغ 137569 مخالفا حتى نهاية شهر محرم المنصرم، فيما وصل عدد من تم أخذ بصماتهم خلال نفس الفترة 197806 مخالفين.

وأضاف «تم توفير رحلات طيران إضافية لترحيل المخالفين من قبل إدارة الجوازات، حيث وصل العدد الى 22 رحلة يوميا من مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.

كشف المطلوبين أمنيا

وقال مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أن توفير الإمكانات والأجهزة الحساسة والكادر البشري المؤهل من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ثم بتوجيهات ومتابعة من صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وكذلك من مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، كل ذلك ساهم في التعرف على العديد من المطلوبين أمنيا لدى الجهات الامنية المختلفة والمسجلين في قضايا مجهولة من خلال اخذ البصمات ورفعها فورا، وإعطاء أجهزة الحاسب الإشارات الخاصة بما يتعلق بالمطلوبين امنيا.

وعن الأعداد التى يتم استقبالها يوميا في مركز الخدمات العامة بمكة المكرمة، قال اللواء اللقماني: يستقبل المركز يوميا بين 5 آلاف الى 7 آلاف شخص يتم إنهاء الإجراءات المطلوبة لمغادرتهم فورا، بعد إنهاء أخذ بصمة اليد وحدقة العين والمعلومات الحيوية في نفس الوقت دون تاخير او تعطيل.

وأضاف موضحا «كان عدد من يستقبلهم المركز في بداية الحملة يتراوح بين 2 - 3 آلاف، يغادر منهم نحو الألف يوميا».

وزاد «تم رفع بصمات أكثر من 87 الف مخالف في منطقة مكة المكرمة فقط خلال شهر واحد في مركز الخدمات العامة».

لا استدعاء للمتقاعدين

ونفى اللواء اللقماني ما تردد عن الطلب من متقاعدي الجوازات العودة للعمل مجددا لمواجهة العدد المتزايد من مخالفي نظامي الاقامة والعمل، مؤكدا أن من يعملون في المركز من ضباط وأفراد وطلاب معهد الجوازات، جميعهم ضمن القوة الرسمية، وبحمد الله لم يتم تسجيل أي تاخير في معاملات المقبوض عليهم من رفع بصماتهم وإصدار وثائق السفر، وإن

كان هناك تأخير للبعض، فالسبب يعود إلى التأخر في إصدار الوثائق الخاصة بهم من قبل مناديب القنصليات المتواجدين في المركز.

المعاملة الحسنة

وقال مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، «نحن نحرص كل الحرص على المعاملة الحسنة مع المقبوض عليهم وفقا لتعليمات ديننا الاسلامي ثم وفقا لتوجيهات القيادة العليا الرشيدة وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الذين يشددون على المعاملة بالحسنى وحفظ حقوق المرحلين، وسرعة إنهاء الإجراءات وترحيلهم الى بلدانهم مع الحزم في تطبيق الانظمة والعقوبات لتحقيق أهداف الحملة الوطنية لتصحيح أوضاع المتخلفين.

وقال «وفرت كل الامكانات وسخرت كافة الجهود بمتابعة من صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ومن مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، وتم دعم جوازات مكة المكرمة من المكتب التنسيقي باكثر من 240 طالبا من معهد الجوازات، بالاضافة الى القوة الاساسية من جدة في مركز الخدمات العامة بالشميسي لمواجهة الكم الهائل من المخالفين الذين يتم ضبطهم من قبل جهات الاختصاص الأمنية في مناطق ومحافظات منطقة مكة المكرمة.

وبين اللواء عائض بن تغاليب اللقماني أن منسوبي الجوازات يقومون برفع بصمات اليد وحدقة العين وأخذ العلامات الحيوية للشخص المرحل، مستخدمين أحدث الاجهزة عالية الدقة وتصويرهم وإصدار وثائق السفر وحجوزات الطيران، حيث تم استحداث رحلات إضافية لتسهيل وتسريع سفر المخالفين الى بلدانهم، وقال «تنفيذا لتوجيهات سمو وزير الداخلية تم السماح للأشخاص الراغبين في السفر من تلقاء أنفسهم بمراجعة مكاتب القنصليات المتواجدة في المركز، ومن ثم أخذهم في حافلات لمراجعة مكتب الجوازات التنسيقي لأخذ البصمات اللازمة ومن ثم أخذ رقم بيان السفر للمغادرة دون توقيف ولو لساعة واحدة».

وفي ما يخص المخالفين المقبوض عليهم من قبل الجهات الامنية، أوضح اللواء اللقماني أنه يطبق في حقهم عقوبة المنع من دخول المملكة، بحيث لا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد خلال خمسة أعوام، وذلك بعد رفع بصماتهم لمخالفتهم نظامي الاقامة والعمل».

وأشار اللقماني إلى الكشف عن العديد من المطلوبين والمطلوبات لدى الجهات الامنية، وإحالتهم إلى الأدلة الجنائية فورا، وقال «يتم هذا بعد رفع بصمة الشخص واستدعاء المعلومات الخاصة به، عندها يتبين لدينا عبر الأجهزة اذا كان مقيما وادعى لدى جهات القبض الامنية انه لا يحمل هوية، حيث يظهر أمام العامل على الجهاز من أفراد الجوازات رقم الاقامة الخاصة بالمقبوض عليه، حينها يتم إحالته إلى الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم وتطبيق العقوبات التى نص عليها النظام بحقه سواء كان هاربا او خلافه».

وبين مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أنه تم التعرف على العديد من المجهولين المتسللين الى المملكة بطريقة غير شرعية والمطلوبين لدي الجهات الامنية، وكذلك من لديهم قيود في تلك الجهات وتم أخذ أثر أو رفع بصماتهم في مكان معين في أي منطقة من مناطق المملكة من مسرح جريمة قيدت ضد مجهول، حيث يعطي الجهاز إشارة معينة بانه مطلوب أمنيا أو ممنوع من السفر، ويتم إحالته الى الادلة الجنائية، حيث يتم التعرف عليه وتسليمه للجهة المعنية، موضحا أن الخادمات كان لهن النصيب الاكبر في ذلك.

وحول مركز الخدمات العامة بمنطقة مكة المكرمة، أوضح اللواء اللقماني أنه تم تجهيزه بأحدث الأجهزة وتوفير القوة البشرية الكافية، وكذلك المبنى المناسب المكيف، ويضم عددا من الجهات الحكومية وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، الامن العام، الادارة العامة للجوازات، إدارة التوقيف، مناديب لقنصليات الدول المعنية، الشؤون الاجتماعية، الخدمات الطبية ومركز المعلومات الوطني.

وأشاد اللواء عائض بن تغاليب بتعاون المواطنين والوافدين مع الحملة الامنية ضد مخالفي نظامي الإقامة والعمل، حيث قال «لمس المسؤولون في وزارة الداخلية سرعة تجاوب وتعاون المواطنين والمقيمين مع الحملة، بحيث لم يساعد المواطن المخالف في توفير السكن والعمل والنقل، مما كان له الأثر الاكبر في النجاح الذي تحقق، إذ لم يجد المخالف بدا من تسليم نفسه الى الجهات الامنية لترحيله».

وأضاف «كذلك احترم الكثير من الوافدين النظام وسارعوا إلى انتهاز فرصة المهلة التي منحهم إياها خادم الحرمين الشريفين لتصحيح أوضاعهم أو المغادرة الى بلدانهم بسلامه الله».

أكد أن "الوزارة" الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في قضايا الصحفيين..: وزير الثقافة والإعلام لـ "عكاظ"

القانون يحمي الإعلامي ومؤسسته تدافع عنه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660405.htm

محمد المصباحي، صالح شبرق (جدة)

«هل يحق لجهة غير وزارة الثقافة والإعلام توقيف أي صحفي أو إعلامي لنشره أي مادة صحفية قدمت فيها شكوى»؟!.. سؤال أصبح متداولا بعد قبض شرطة بيش في منطقة جازان على محرر صحيفة الحياة يحيى الخردلي، على خلفية تقرير صحفي (نشر الخميس قبل الماضي) عن مطاردة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمساعدة سيارة سوداء غير رسمية لشاب متهم بالخلوة والابتزاز.

«عكاظ» سألت وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة عن من يحمي الصحفي حال وقوع الضرر به من أي جهة، فقال: «يحميه القانون، إذ لا بد أن يكون لهيئة الصحفيين دور في هذه الحماية، بالإضافة إلى المؤسسة الصحفية التي أجازت نشر الخبر، بل على المؤسسة الصحفية التي التحق بها الصحفي أن تقود عملية الدفاع عن منسوبها».

وأكد الوزير خوجة أن هناك مرسوما ملكيا بإحالة المخالفات الصحفية إلى لجان قضائية في وزارة الثقافة والإعلام، ولا تحال إلى أي جهة أخرى، إلا إن كانت جرائم معلوماتية فتحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وبين الوزير خوجة أن كثيرا من «قضايا المخالفات الصحافية يتقدم المتضرر فيها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لكن الأخيرة تعيد تلك القضايا إلى الوزارة لكونها الجهة المختصة».

أما المحامي الدكتور إبراهيم زمزمي، فقال: «المتعارف عليه نظاما في مثل هذه الأمور المتعلقة بالنشر، فإن هناك مرجعا لهذا الصحفي، وهي الصحيفة، أو وزارة الثقافة والإعلام، والتي بها لجان متخصصة في الفصل وغيرها حسب نظام المطبوعات والنشر، ولا بد من التحقق أن الخبر ليس فيه إساءة لشخصية بذاتها، والتي بدورها أقامت دعوى شخصية على الصحفي، أو لم يكن هناك دقة في نشر الخبر، أو أن نشره قد يبطل محاولات الأمن في القبض على الجاني إذا كان هناك خطة مسبقة، وفي جميع الحالات السابقة لا يحق للهيئة أو للشرطة احتجاز الصحفي، بل عليهم الرفع مباشرة سواء للصحيفة أو لوزارة الثقافة والإعلام مباشرة حسب الطرق النظامية، ولا يجوز توقيفه بأي حال من الأحوال إلا في الجرائم المتلبسة فيها والمكتملة الأدلة التي تستوجب التوقيف والتمديد».

وأضاف زمزمي: «أما إذا كان الصحفي بتغطيته الإعلامية اتضح أن له دورا متعلقا في القضية كأن يكون طرفا فيها، فهنا يحق للجهات المختصة أن تستجوبه وتستوقفه فيما يخص القضية وليس النشر، والتوقيف من عدمه مرهون بالأدلة والقرائن وغير ذلك يطلق بكفالة، كما أن للصحفي الحق في رفع دعوى رد اعتبار، وهذا احتراما للنظام وللإعلام والضمانات التي تم الاتفاق عليها مسبقا».

من جانبه، لفت رئيس تحرير صحيفة المدينة الدكتور فهد آل عقران إلى أن هناك أمرا واضحا وصريحا من المقام السامي بتحويل القضايا الصحفية إلى هيئة في وزارة الثقافة والإعلام، ولا تحال إلى المحكمة أو إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأضاف: «لا يستطيع أحد إحالة الصحفي إن كانت لديه مخالفة في مهنيته إلى غير الجهة المختصة في وزارة الثقافة والإعلام»، مبينا أن «اللجنة المختصة للنظر في المخالفات الإعلامية في وزارة الثقافة والإعلام لا تتساهل بل تحتوي على غرامات وجزاءات».

ووصف عقران الأمر الملكي بتحويل القضايا الصحفية إلى وزارة الثقافة والإعلام بـ«المتميز»، كونه يدعم حرية الصحافة وكتاب الرأي، كما يحاسبهم عند حدوث الخلاف وفق منهجية ودراية، ولا يعطي الحرية المطلقة لمزاول هذه المهنة، كما هناك محاكم متخصصة فإن هذه اللجنة المختصة للنظر في المخالفات الإعلامية مخصصة للنظر في هذه الأخطاء، مطالبا وزارة الثقافة والإعلام وهيئة الصحفيين بحماية الصحفي وتوفير الحماية لأهل هذه المهنة.
إلى ذلك، أوضح الأمين العام لهيئة الصحفيين السعوديين الدكتور عبدالله الجحلان أن القضايا المتعلقة بالصحفيين تعرض أولا على وزارة الثقافة والإعلام، مبينا أن توقيف الإعلامي من جهة غير «الإعلام» يخالف النظام، ومشيرا إلى أن التقاضي في قضايا النشر يتم عن طريق لجان مشكلة بقرار ملكي، وأي حكم يصدر عن غيرها مخالف للنظام.

الحكم على مواطن قذف طفلاً بـ35 جلدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890812.html

الرياض - أسامة الجمعان
حكمت المحكمة العامة بالرياض بجلد مواطن 35 جلدة بعد أن قذف وسب طفلاً عمره 12 سنة، وأخذ تعهد عليه بعدم تكرار فعلته.
وفي تفاصيل القضية، تقدم مواطن إلى المحكمة برفع قضية قذف وسب ضد آخر، وجاء في دعواه أن المدعى عليه تلفظ على ابنه البالغ من العمر 12 عاماً بالقذف بقوله (ابن زنا) وسبه بـ(الله يلعنك) وكذلك بصق في وجهه، وطالب بتعزيره على ذلك وكف آذاه عن ابنه.

"لجنة وزارية عليا تدرس الهيكل الإداري لـ ÷العدل
240 مؤشراً إحصائيا لقياس مستوى الأداء

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

محمد البخيت - الرياض
تدرس لجنة وزارية عليا الهيكل الإداري لوزارة العدل، تمهيدًا لاعتماده في مختلف القطاعات العدلية التابعة للوزارة، وكشف مصدر مطلع بالوزارة لـ«المدينة» أن الهيكل الجديد يشمل تحديد الوحدات الإدارية ورسم مهامها واختصاصاتها والإجراءات الإدارية وأدلة العمل الإداري، مشيرا إلى أن الهيكل الجديد يأتي في أعقاب الفترة التجريبية للهيكل التنظيمي المؤقت الذي تم اعتماد العمل به مسبقا من قبل اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإدارى والمحدد لمدة سنتين.
وأشار إلى أن الوزارة أثناء تطبيقها لتجربة الهيكل المؤقت اعتمدت 240 مؤشرًا إحصائيا تم من خلاله تقييم مشروع الهيكل التنظيمى المؤقت. وأوضح المصدر من جانب آخر، بأن الجهاز القضائي شهد ارتفاعا في عدد القضاة العاملين بكل درجات

التقاضي إلى 1698 قاضيًا بمختلف مناطق المملكة بنسبة نمو بلغت 38.27% في حين بلغ عدد الوكالات المدخلة في النظام الإلكتروني أربعة عشر مليون وكالة بجميع أنواعها وفقا لتقرير صدر حديثا عن الوزارة.
وإلى ذلك كشف التقرير الخاص بتطورات العمل بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وحصلت «المدينة» على نسخة منه عن نمو أعداد القضاة وكتاب العدل والموظفين في التعيينات والتدريب وكذلك نمو أعداد المحامين.
وبلغ عدد الموظفين في وزارة العدل (24559) موظفا بزيادة (30.47%) في حين بلغت الزيادة في أعداد كتاب العدل (67.74%) ليصبح عدد الكتاب (799) كاتبا في كل مناطق المملكة، كما قامت الوزارة من خلال برامجها التدريبية المعتمدة لأصحاب الفضيلة القضاة ولمنسوبيها في كل فروع الوزارة بتدريب (6820) قاضيًا في حين تم تدريب (93250) موظفًا فيما بلغ عدد المحامين المسجلين بوزارة العدل (2320) محاميًا بزيادة (92.05%) في حين بلغ عدد المأذونين الشرعيين (5378) مأذونًا في جميع مناطق المملكة.
واستعرض التقرير أعداد الصكوك الصادرة من المحاكم وكتابات العدل، حيث بلغ عدد الصكوك الصادرة من المحاكم (558122) بزيادة (613.20%) وزيادة في القرارات بنسبة (230392%) فيما بلغ عدد الصكوك الصادرة من كتابات العدل الأولى (1326532) بزيادة قدرها (400.83%)، وبلغ عدد الوكالات الصادرة من كتابات العدل الثانية (13903776) وكالة بزيادة (85.50%).
وسجل التقرير نموا للأنظمة الإلكترونية في 164 محكمة و(167) كتابة عدل لبرنامج الوكالات الإلكترونية، و(69) كتابة عدلا لبرنامج النظام العقاري الإلكتروني، و(17) دائرة تنفيذ لبرامج قضاء التنفيذ، وفي جميع محاكم الاستئناف، وتم تطبيق النظام الإلكتروني للإنهاءات في جميع الدوائر الخاصة بها، وكذلك توفير (104) خدمات على بوابة الوزارة للمتعاملين مع الوزارة إضافة إلى تم توفير مؤشرات إحصائية عدد (240) مؤشرا إحصائيا يبين أداء المحاكم وأنواع القضايا.
وحسب التقرير طبقت وزارة العدل التقنية على كتابات العدل الأولى والثانية، من خلال تحديد المواعيد، وكذلك تحميل النماذج الإلكترونية، وتسجيل الوكالات في الموقع الرسمي لوزارة العدل الذي يحتوي على الكثير من الخدمات التي تقدم لمراجعي الوزارة، والهدف الأساس منها هو اختصار الوقت، والدقة، وكذلك التسهيل على المستفيدين من خدمات الوزارة، مع تطبيق خدمة الحجوزات الإلكترونية للمستفيدين من خدمات كتابات العدل الأولى الخاصة بإفراغات الأراضي.
وأعلنت وزارة العدل عن إطلاق «برنامج تحقق» الخاص بكتابة العدل الثانية، من خلال الموقع الإلكتروني عن الوكالة الشرعية الصادرة من كتابة العدل، ويمكن التحقق من صحة الوكالات بواسطة موقع وزارة العدل دون الحاجة إلى الذهاب لكتابات العدل.

متطوعو المدينة للمؤسسات: هنا مسارات المعاقين

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

فهد العتيبي - المدينة المنورة
نجح فريق «لأمتنا نحيا» التطوعي بالمدينة المنورة في تقديم نموذج جديد لمفهوم الشراكة المجتمعية بين أبناء الوطن. وقام أعضاء الفريق بتوزيع نماذج لمسارات مرور الكراسي المتحركة لعدد من المنشآت التي غفلت عن هذا الحق المقدم للمعاق لحثهم على إنشائها بشكل حقيقي وفعلي. وزار الفريق 50 منشأة قدم لهم فكرة البرنامج والهدف منها، ووضعوا نموذج المسارات أمام تلك المنشآت لحثهم بشكل مباشر على سرعة تنفيذ مسارات دائمة تخدم ذوي الإعاقة الحركية لتسهيل تنقلاتهم. وأكدت نهلة السحيمي قائدة الفريق أن الحكومة ساهمت في تمكين المعاقين من ممارسة أعمالهم وحل قضاياهم والعمل على أن تكون مشاركتهم في المجتمع فعالة، وجاء دورنا كفريق تطوعي للتوعية والتثقيف ونقل الرسائل مباشرة إلى أرض الواقع. وتضيف نهلة أن هذه الجهود هي تطوعية وليست مدعومة من أي جهة وقمنا بها على أكمل وجه وبما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين وتعاليم الشريعة الإسلامية.

المفتي : الحوار في الإسلام دفع الشُّبه عن جناب رسول الله ونشر سنته

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805961.html

الرياض : واس
قال مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ : إن النبي صلى الله عليه وسلم له علينا حق عظيم وأن من أعظم حقوقه علينا الإيمان به وتصديق رسالته بعمومها وشمولها ثم نصرته صلى الله عليه وسلم بالدفاع عن سنته وبيان شخصيته وهديه ودفع شُبه المُشبهين وضَلال المُضلين الذين حاربوا شخصيته صلى الله عليه وسلم بإخراجهم للصور البغيضة المهينة والتي لاقت من المسلمين الرد ودُفِعَت شُبههم".
وأكد سماحته في كلمة بمناسبة مؤتمر (الحوار وأثره في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية :"إن الصحابة الكرام جاهدوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ودافعوا عنه بكل غالٍ ونفيس وإن التابعين دافعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ونصروه بنشر سنته والدفاع عنها ورد شبه المبطلين والمغرضين وفضح آرائهم السيئة".
وثمّن دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دعم هذا المؤتمر وقال : إن دور خادم الحرمين الشريفين فعّال وداعم لكل مواقف الحق ومؤيد لها ، وأن المملكة لا تزال متمسكة بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن أكبر دليل على خدمة المملكة لكتاب الله هو مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ، الذي يطبع مئات الملايين من نسخ القرآن الكريم وترجمات معانيه بعدد من اللغات وأن المجمع يطبع كتباً عديدة تسهم في نشر سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأن المملكة لها دور سباق في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم".
وشدد سماحة المفتي العام على أن مبدأ الحوار في الإسلام له دور في دفع الشبه عن جناب الرسول صلى الله عليه وسلم ونشر السنة ، موضحاً أنه يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الالكتروني لنشر السنة والدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوظيفها في الخير وما فيه نفع الأمة الإسلامية ؛ وذلك لأن سنة النبي عليه الصلاة والسلام لا تتغير بتغير الأحوال والأشخاص و إنما هي ثابتة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، منوها بأهمية دور العلماء والمفكرين والدعاة في النهضة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم والدفاع عنها من خلال إشهارها وإذاعتها في المنابر العامة.
وأكد أهمية أن يبين كل شخص حقيقة الإسلام وعدله ووسطيته وأنه وسط في كل الأمور في زمن أُتهم فيه الإسلام بالجمود والرجعية وعدم إعطاء الإسلام للإنسان حقه البشري وأن يتم كل ذلك بدون إفراط ولا تفريط ، وأنه إذا تم تبيين السنة ونشرها وتوضيحها لم يبق لأحد حجة ، مشيداً بجهود العلماء في الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والرد على كل شبهة نشرها المغرضون ، وكذلك دورهم في نشر السنة النبوية الشريفة والرد على كل من استهزأ به صلى الله عليه وسلم والدفاع عن حمى الإسلام ، منوها بواجبهم الذي أدوه على أكمل وجه.
وأوصى سماحته كل مسلم وكل مبتعث على وجه الخصوص أن يكون ممن يدافع عن دين الله ونبيه صلى الله عليه وسلم وأن يحمل هذه الرسالة العظيمة ويوصلها بأفضل طريقة وأن يكون ممن يدعون إلى الله على قدر استطاعته وأن يحاور كل شخص بحسبه محتسبا النية لله في أن يهدي ضال المسلمين.
وأعرب سماحته عن أمله بأن يخدم هذا المؤتمر أهدافه من خلال بحوثه وجلساته المنشورة التي يستفيد منها الجميع.
وأوضح أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منبر للعلم والتوجيه ولها في هذا الباب ميدان واسع وانعقد فيها مؤخراً مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي والآن يعقد فيها مؤتمر الحوار وأثره في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ودائما يعقد فيها مؤتمرات علميه تثري المجتمع من التوجيه والمعرفة فالجامعة بقيادة مديرها معالي الدكتور سليمان أبا الخيل خطت خطوات في هذه المؤتمرات ، وأرجو لها أن توفق في اختيار المواضيع المهمة والمفيدة التي تعود على الإسلام بخير في هذه المؤتمرات.

برنامج الأمان الأسري الوطني

تم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناء على الأمر السامي الكريم كبرنامج وطني يحمي من العنف ويرتبط إدارياً بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالرحمن عربي المغربي

برنامج الأمان الأسري الوطنيبرنامج الأمان الأسري الوطني من البرامج التي يفخر بها الوطن ويعد خطوة رائدة باعتباره برنامجاً وطنياً له محور مهم وهدف لأن يكون مركز التميز في شؤون العنف بتقديم برامج الوقاية والمساندة والتوعية والسعي لتفاعل مؤسسات المجتمع لأي مجهود توعوي، وتم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناء على الأمر السامي الكريم كبرنامج وطني يحمي من العنف ويرتبط إدارياً بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، تقول صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني: أخذ برنامج الأمان الأسري الوطني على عاتقه منذ إنشائه حماية الأسرة من تداعيات التغيير السلبية كالعنف وحماية أطفال اليوم وجيل المستقبل من الإيذاء والإهمال بمختلف أشكاله وأنواعه.. وتقول الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي للبرنامج: إن هذا البرنامج يساهم بفعالية مع الجهات القائمة حالياً من القطاعات المختلفة في القضاء على ظاهرة العنف التي انتشرت بشكلٍ لافت في الآونة الأخيرة مما يستوجب معها وقفة جادة ومدروسة ووضع خطط وإستراتيجية بعيدة المدى لاحتواء هذه الظاهرة ووأدها في مهدها.. انتهى.
للبرنامج مجالات منها: تعزيز دور المملكة في الحالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف، والمساهمة في إعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وتعزيز الشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية من أجل توحيد الجهود الوطنية والعمل على تجاوز العقبات والازدواجية في الأهداف والأداء، ودعم الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري والجهات المقدمة للرعاية لهم.
وللبرنامج العديد من البرامج والأقسام منها: الخدمات المجتمعية، والوقاية والتدريب، ومراكز التميز والبحوث العلمية، وخط مساندة الطفل، وهذا محور مهم لدى برنامج الأمان الأسري حيث يعد خط مساندة الطفل أحد المشاريع الوطنية الرامية إلى مساندة ودعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة.
مؤخراً نظم هذا البرنامج الوطني بالقطاع الغربي حملة توعوية حملت عنوان: "وقاية الأطفال من الإهمال"، كانت هذه الحملة ضمن الفعاليات للأيام العالمية لوقاية الطفل من الإهمال والعنف والإيذاء، وجاءت الحملة تحت رعاية الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، وشعار الحملة "نود سلامتك" وركزت الحملة على محاور ثلاثة، المحور الأول: المحافظة على السلامة الصحية والتغذية الصحية والطب الوقائي في متابعة التطعيمات والصحة العامة، والمحور الثاني: تعليم الأهالي اشتراطات وطرق تطبيق السلامة في المنزل، حتى لا يتعرض الأطفال للحوادث مثل التعرض للسقوط

والحرائق والاختناق، وجاء المحور الثالث ليركز على نشر التوعية بسلامة الطفل داخل السيارة عن طريق نشر ثقافة استخدام مقاعد السيارة وكيفية اختيار وسيلة الأمان.
لقد نفذت الحملة بمفهوم مختلف للتوعية والتثقيف الدكتورة سارة عابد الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني بالقطاع الغربي كانت محور هذه الحملة بأخلاقها وأدبها الذي جعل الجميع يتفاعل معها، وكان أعضاء اللجنة يتفاعلون لإيصال الرسالة للشريحة المستهدفة بطريقة يستحقون بها الإشادة والتقدير.. وجاءت كلمات الدكتورة القديرة سارة عابد كمفهوم مختلف للتوعية بل أعطت للتوعية مفهوما حضاريا، تقول: إن القيم التي تنطلق منها رؤية برنامج الأمان الأسري الوطني هو منظومة متكاملة من التوعية والتعريف وتكامل الجهود لتعزيز أمن وسلامة وثقافة هذا الطفل، والعمل للمستقبل بإصرار لإيصال هذه الرسالة للعالم بأن هذا الوطن لا يدخر جهداً لتحقيق معايير حقوق الطفل والتي هي أساس انعكاس للقيم الإنسانية وتفاعل مؤسسات المجتمع لأي مجهود تثقيفي هو أهم عوامل تحقيق النجاح وإيصال الرسالة للشريحة المستهدفة.
كل التقدير لهذا البرنامج الوطني الذي نفخر به جميعاً.

أنظمة القضاء الجديدة: ترسيخ للعدالة ثانياً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أنظمة القضاء الجديدة: ترسيخ للعدالة ثانياًاستكمالاً لمقال الأمس عن الأنظمة القضائية الثلاثة (المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم)، والتي صدرت بها مراسيم ملكية قبل حوالي شهر، وعُدت مما يُحتفى به أتم الاحتفاء لما تمثله من نقلة تطويرية هائلة في ميدان القضاء بصفته ركناً مكيناً من أركان الدولة المدنية قديماً وحديثاً.
لقد أكدّت هذه الأنظمة (حق الدفاع للمتقاضين بوصفه حقاً أصيلاً تجب مراعاته والمحافظة عليه، ولا سيما بالنسبة لنظام الإجراءات الجزائية الذي لم يقتصر على إقرار حق المتهم في الاستعانة بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، بل إنه ارتقى في تطبيق معايير المحاكمة العادلة إلى أن جعل لكل من ليست لديه مقدرة مالية، الحق في أن يطلب من المحكمة انتداب محامٍ للدفاع عنه على نفقة الدولة. وكذلك التأكيد على ضرورة معاملة المتهم بما يحفظ كرامته، وحظر إيذائه أو معاملته معاملة مهينة، مع إيجاب إخباره بأسباب توقيفه وحفظ حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه، كما ألزم نظام الإجراءات الجزائية الجديد كذلك بتعريف المتهم بحقوقه الأساسية، وجعل للموقوف احتياطيًا حق التظلم من أمر توقيفه.)
وأما نظام المرافعات الشرعية، فقد أوجد طريقاً مختصرة للحد من المماطلة في أداء الحقوق وتعويض المتضرر، فأوكل للمحكمة التي أصدرت الحكم نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة من المماطلة في أداء الحقوق محل الدعوى.
أداء الحقوق يا سادة هو مناط العدل، والتأكد من استيفاء كل متقاض حقه الأصيل في المدافعة والمرافعة وعرض البينات وردها، وكذلك الاستعانة بأصحاب الخبرة من المحامين المهنيين. وذلكم هو مبدأ تكافؤ الفرص بين الطرفين، وحتى لا يكون مبدأ الاستعانة بمحام حكراً على ذوي الجاه واليسار. كل هذه الأسس لبنات مهمة في الخريطة العدلية المتكاملة.
بقي السؤال الأهم: متى يكتمل عود هذه الأنظمة، ويجري تطبيقها بسلاسة ويسر، دون التعرض لعقبات نقص القضاة مثلاً أو ضعف تدريبهم، أو قلة عدد المحامين المؤهلين الذين ستستعين بهم الدولة لخدمة من لا يملك القدرة المالية على توفير محامٍ يدفع عنه ضعفه أو جهله؟
وبقي الحديث غداً عن تعزيز مكانة المرأة عند التقاضي!

المقال

تعريف البطالة في المملكة "وجهة نظر مجلس الشورى"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890673.html

د. أنور أبو العلا

إلى الآن لم تنجح الحلول التي استخدمناها لعلاج البطالة لأن تعريفنا للبطالة خاطئ، وبالتالي جميع الحلول التي اتخذناها مسكّنة تؤدي إلى تفاقم البطالة وليس القضاء عليها، فنحن نستخدم تعريف البطالة التقليدية نقلا عن المنظمات الدولية ومؤسسات الإحصاء في الدول المتقدمة وكتب الاقتصاد الاكاديمية ولكن هذه التعاريف لا تنطبق على البطالة في المملكة.
للتوضيح سنبدأ بمثال يصف حالة البطالة لدينا وحالة البطالة في الدول الأخرى: نفترض ان البطالة غرفة لها بابان أحدهما للدخول والآخر للخروج ويقف على كل باب موظف مصلحة الإحصاءات. عندما يدخل قادم جديد (عاطل) للغرفة يطبع موظف المصلحة على ساعده تاريخ دخوله للغرفة باليوم والشهر والسنة وكذلك عند الخروج يسجل بواب الخروج تاريخ خروجه من الغرفة باليوم والشهر والسنة ثم يسجل المدة التي قضاها العاطل داخل الغرفة.
عندما نراجع سجلات غرفة البطالة في دولة حديثة نجد أن أقدم تاريخ دخول العاطلين الموجودين في الغرفة لا يتجاوز ستة شهور (وهم القلة) بينما معظم التواريخ الأخرى لا تتجاوز الثلاثة شهور وبعضها لا يتجاوز الشهر كأنهم عابري سبيل يقضون فترة استجمام يتقاضون خلالها تعويض بدل البطالة ثم لا يلبثون طويلا حتى يخرجون الى أعمال جديدة – غالبا – أفضل من أعمالهم السابقة فيساهمون في انتاج الناتج القومي لأوطانهم ويحصلون على أجور مجزية يدفعون جزءا منها ضرائب للحكومة (أضعاف ما تقاضوه وقت بطالتهم).
عندما ندخل غرفة البطالة لدينا نجد ان تاريخ دخول معظم الموجودين في الغرفة لهم سنوات طويلة وان معظم الخارجين من الغرفة يخرجون بالقطارة للعمل عند رب عمل لا يرغب في توظيفهم (رغم ان نصف اجورهم يتحملها صندوق موارد الحكومة) وانما فقط يوظفهم ليستفيد من المعونات والعقود السخية والحصول على اضعافهم تأشيرات استقدام عمالة رديئة بأجور السخرة لتدريبهم على رأس العمل لينتجوا انتاجا رديئا معظمه حشفا وسوء كيل تشتريه الحكومة (باسم مشاريع البنية التحتية، وعقود النظافة، وعقود الصيانة.. وهلمّ جرّا) بأغلى الأسعار.
بعض أعضاء مجلس الشورى لهم شطحات من شطحاتهم تعريف البطالة قال بعضهم (على ذمة بعض وسائل الإعلام): لا يوجد لدينا بطالة كما يوجد في الدول الاخرى لأن البطالة لدينا اختيارية وليست إجبارية فالمواطن الذي يرغب في العمل ما عليه الا ان يشمر عن ساعديه ثم ينزل الميدان ليجد عملا كما يجده أكثر من سبعة ملايين عامل أجنبي يعملون في البلد.
هذا التعريف الغريب للبطالة لدينا كأنه يطالب العامل ليس فقط لأن يعمل بالمجان بل أيضا ليدفع من جيبه الخاوي نقودا لرب العمل لأن العمال الأجانب يعملون طوال النهار وأطراف الليل بأجور لا تزيد في المتوسط عن ألف ريال وهي لا تكفي أجور مواصلات للعامل الوطني.
نحن لا نريد ان ننتقد مجلس الشورى ولكن بعض أعضاء المجلس هم الذين يعشقون الانتقاد وكأن لسان حالهم يقول أنا انتقد (بضم الألف وتسكين النون) فأنا إذن مشهور.
البطالة لدينا لا يمكن حلها بالترقيع فسوق العمل لدينا – بل اقتصادنا جميعه – لا يختلف عن كوبري الثمامة معرض (إذا لم نتدارك الامر بالإصلاح) للانهيار المفاجئ عند انجراف قواعده بسبب سوء استغلال التربة (وفقا لتصريحات المتحدث الرسمي لوزارة النقل).
موضوع زاوية الاحد القادم – إن شاء الله – بعنوان: اقتصاديات منفوحة الكبرى (وجهة نظر اقتصادية مختلفة).

ومضة شعاع

حتى لا نصنع الفقر بأيدينا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660267.htm

إبراهيم إسماعيل كتبي

أوضاع سوق العمل تتحسن مع الإجراءات الحالية نتائجها، وإن كان لها أعراض جانبية مؤقتة لا تحتاج سوى قرارات علاجية، بمعنى أن نقص العمالة الذي ظهر في قطاعات معينة يتطلب إجراءات تنظيمية وأفكارا مشتركة بين وزارة العمل والقطاع الخاص يتم تطبيقها على أرض الواقع ومنها: شركات تأجير العمالة، وهذا يطول فيه الحديث.

أيضا لا تزال بعض الظواهر تطل على هامش المجتمع وسوق العمل، عانينا منها لسنوات طويلة، وتبدو كظاهرة عشوائية في النسيج الاجتماعي، شأنها شأن الأحياء العشوائية في النسيج العمراني، ومن تلك الظواهر غسيل السيارات في الشوارع والمواقف والأسواق، وكذا التسول الذي قد يختفي لفترة ثم يظهر أمام المساجد والأسواق والمستشفيات، ووصل توغلهم من قبل إلى حد طرق الأبواب واستغلال الإشارات في التسول المنظم.

ليت المجتمع والقطاع الخاص يكون على المستوى المطلوب من الوعي والتجاوب مع تصحيح سوق العمل، وتغذيته بالكوادر السعودية من الجنسين وفق الأنظمة لتلقي المصلحة الخاصة مع العامة دون ضرر ولا ضرار، ومن ذلك ضرورة إنجاح خطط تشغيل المرأة في أماكنها المناسبة ووفق الضوابط، مثل تجربة تأنيث الوظائف بمحلات بيع المستلزمات النسائية، والكاشيرات في المراكز الكبرى التي لا تتوقف فيها الحركة كأماكن عامة ولها ضوابطها التلقائية.

الأمر يا سادة لا يتحمل مزايدة. والمهم هو تأمين بيئة العمل الصالحة وتأمين الحقوق وعدم الاستغلال. فمشكلة البطالة للمرأة لا تقتصر على خريجات التعليم العالي وفوق العالي والتخصصات المطلوبة كالطبيبات والممرضات، وإنما لدينا شرائح نالت قسطا من التعليم وتحتاج إلى أن تساعد نفسها وأن يساعدها المجتمع والأنظمة بفرص عمل لتستقر حياتهم.

ما أقسى الحاجة وما أخطر البطالة ومثالبها على المجتمع، ويخطئ من يظن أن منع العمل للمرأة في مجالات جديدة، وعرقلة أية جهود نحوه يغلق باب الشرور والفتن، فهو في الحقيقة يفتح أبوابا خلفية لها. فالعمل لمن لديها قدرة وحاجة له، أفضل وأستر لها ولأسرتها ولسلامة المجتمع، والعمل يقوي الإرادة على الحياة والمسؤولية والخبرة والاستقرار والستر. أما البطالة والفراغ فيقتلان كل ذلك. والفقير القادر على العمل يحتاج بابا للرزق يستره وأسرته من الفاقة والحاجة ولو بالحد الأدنى، لا إلى كلمات تكرس فقره وحقده على مجتمعه، وما الفقر إلا من صناعة تلك المعوقات.

غاز الكيمترل المزعوم.. وأمانة جدة

لا تصدقوا مثل هذه الادعاءات، ويجب أن تقف أمانة جدة بحزم حيال هذه التجنّيات، وتكون ردودها قوية وصارمة..

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. محمود إبراهيم الدوعان

غاز الكيمترل المزعوم.. وأمانة جدةتقدمت منظمتان حقوقيتان وهما: منظمة العفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعوى قضائية ضد أمانة محافظة جدة لاستخدامها حسب ادعائهما غازات سامة لتفريق السحب ولمنع هطول الأمطار على المحافظة، ومع تكرار ما حدث في سنوات مضت من سيول جارفة أضرت بهذه المدينة وسكانها.

وكانت الشكوى المزعومة تتلخص " في اتهام الأمانة باستخدام غاز (الكيمترل) لتشتيت السحب لحجب الأمطار عن المحافظة، وما يخلفه هذا الغاز من كوارث بيئية وصحية على معظم السكان" وقد وصفت المنظمتان بأن هذا الغاز من غازات الدمار الشامل حتى يكبّروا المسألة ويكون لها صدى واسع لدى عامة الناس.

وهذا حق أريد به باطل، فالحفاظ على البيئة وعلى صحة الإنسان وسلامته أمر مطلوب شرعاً وعقلاً وخلقاً ولا يختلف عليه اثنان فالكل يطالب بصحة البيئة والحفاظ عليها وسلامتها من الغازات والملوثات بكل أنواعها، ولكن أن تعمم مثل هذه القضية ويروج لها في المنتديات والمجالس ووسائل التواصل الاجتماعي، والصحف الرسمية، وتظهر بأن هناك قضية ضد الأمانة لاستخدامها غازات سامة ومدمرة للبيئة وصحة الإنسان فهذا يدخل الناس في دوامة الخوف والرعب الذي لا داعي له، وهو أمر مرفوض وغير مقبول حتى لو كان صادراً من منظمات ليس لها سوى ترويج الشائعات وإدخال الناس دوامة الخوف ، علما بأننا لم نسمع لهذه المنظمات صوتاً ينادي بحقوق الإنسان أو الدفاع عنه من قبل فلماذا مع هذا الحدث المشكوك فيه، والذي يحتاج إلى أموال طائلة لتحقيقه (لو وجد)، وحوله جدل كبير لعدم مصداقيته وعلى نطاق واسع، ولم يستخدم في معظم دول العالم التي تعاني من مشاكل الأمطار لعدم فعاليته، ولكن الذي نعتقده أن لهاتين المنظمتين مآرب أخرى تسعيان لتحقيقها من خلال هذا الطرح غير المقبول علمياً.

القارئ العزيز.. لقد مررنا بتجربة فاشلة عندما أوعزوا لنا بتجربة الاستمطار على جنوب غرب المملكة وتحمسنا للفكرة وطبقتها الرئاسة العامة للأرصاد آنذاك وصرف عليها مئات الملايين رغبة في زيادة كميات الأمطار لأننا نعاني من شح المياه في مصادرنا التقليدية، ولكن التجربة لم تحقق النجاح المرجو منها وبذلك صرف النظر عنها، ولم يعلم المنادون لتطبيق تلك التجربة في المملكة أنها طبقت في أمريكا في الثمانينات الميلادية على ولاية كاليفورنيا وفشلت فشلا ذريعاً حيث إن كاليفورنيا التي كانت تعاني من شح في المياه العذبة حيث لا يكفي ما يردها من مياه نهر الكلورادو ونهر السكرمنتو وبذلك اتجهوا للاستمطار ولكنهم وجدوا أن معظم الأمطار تسقط في المحيط الهادي بدلا من قلب الولاية وبذلك توقف الأمريكان عن مثل هذه التجارب لأنها غير مجدية، واستقبلناه نحن لأنه صاحبته وعود وردية وكانت نتائجها مخيبة للآمال.

تفريق السحب أو تشتيتها خاصة سحب المزن المحملة بكميات كبيرة من بخار الماء لا يقدر على تفريقها لا أمانة جدة ولا الرئاسة ولا وغيرهم من البشر لأن السحب تسير بمشيئة الله وتسقط أمطارها أينما أراد الله لقوله تعالى: " فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء" { النور 43}، فلا تصدقوا مثل هذه الإدعاءات، ويجب أن تقف أمانة جدة بحزم حيال هذه التجنّيات، وتكون ردودها قوية وصارمة.

الاقتصادية

خلال مؤتمر دولي في جامعة نايف حول حقوق الطفل العربي
تجريم الاتجار بالأطفال على طاولة النقاش في الرياض
يناقش المؤتمر تجريم التشغيل القسري للأطفال وتوريطهم في النزاعات المسلحة.

المصدر: جريدة الاقتصادية 4 الأحد صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805896.html

"الاقتصادية" من الرياض

يسلط مؤتمر دولي يقام في السعودية الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته؛ سعياً لنشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيداً لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.

ويهدف المؤتمر، الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها العلمي للعام 2013م الذي يبدأ غداً ويستمر أربعة أيام، إلى تحديد مفهوم حقوق الطفل في الوطن العربي وتحديد أنماط الحقوق المشروعة للطفل وتعزيز سلامة الطفل العربي، والتعرف على التجارب العربية والعالمية في مجال حقوق الطفل، وبلورة رؤية عربية شاملة لحقوق الطفل.

ويتضمن عديدا من الأبحاث العلمية والمداخلات التي سيقدمها المشاركون في تلك التظاهرة، وهم خبراء أكاديميون وأمنيون من مختلف دول العالم، إضافة إلى المهتمين بقضايا الطفولة في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات حقوق الإنسان والعاملين في المجالات العدلية والوقائية.

وتتناول محاور المؤتمر المدخل الإسلامي والوضعي لحقوق الطفل، والقوانين الغربية ونماذج من القوانين الوضعية العربية، والأساليب العربية في مجال حقوق الطفل، وتجارب المؤسسات العربية في هذا المجال، والأساليب الوقائية لحماية الطفل، والحقوق الشرعية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما سيناقش أنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.

وحول هذا المؤتمر، قال الدكتور جمعان بن رقوش رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إن موضوع المؤتمر الذي يحمل عنوان "حقوق الطفل العربي" أولته الجامعة جل اهتمامها وعنايتها، حيث نفذت عديدا من المناشط العلمية في هذا المجال استصحاباً لما تعانيه أعداد كبيرة من الأطفال في هذا العصر من الإهمال أو الإيذاء البدني والنفسي الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود المجتمعية للنجاح في إنجاز الأهداف المتوخاة للتصدي لقضية حقوق الطفل والعنف الأسري التي غدت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف المجتمعات مما يحتم ضرورة طرحها ودراستها ومعالجتها بالطرق العلمية السليمة والأساليب الصحيحة.

وأوضح أن الجامعة قامت بتنفيذ حلقات علمية عن (مكافحة الاتجار بالأطفال) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وكذلك برامج علمية عن (قضايا الأحداث والعنف الأسري) بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالسعودية، ونظمت في ذات الإطار برنامجاً تدريباً مع هيئة التحقيق والادعاء العام بالسعودية، إضافة إلى عدد من البرامج المتخصصة مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأمريكية، مشيراً إلى أن مركز الدراسات والبحوث في

الجامعة أصدر (24) دراسة وإصداراً علمياً في مجال أمن وحقوق الطفل أثرت المكتبة العربية المتخصصة، إضافة إلى مناقشة أكثر من (19) رسالة ماجستير ودكتوراة في مجال الأمان الأسري ومكافحة إيذاء الأطفال.

الاقتصادية

بعضهم يموت في جحور الجرذان

استغلال القُصّر .. 215 مليون طفل عامل

المصدر: جريدة الاقتصادية 4 الأحد صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805935.html

«الاقتصادية» من الرياض

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين يناهز 215 مليونا في أنحاء العالم. وتأتي منطقة إفريقيا، جنوب الصحراء، في المقدمة، حيث يعمل واحد من كل أربعة أطفال، مقارنة بواحد من كل ثمانية أطفال في آسيا والمحيط الهادئ، وواحد من كل عشرة في أمريكا اللاتينية.

وبينما يعمل بعض الأطفال بطرق لا استغلال فيها ويساعدون ذويهم، يقع أطفال آخرون ضحية للاستغلال.

وتقول حسينة خربهيه، وهي مسؤولة منظمة هندية غير حكومية، إن "الأطفال يموتون في جحور الجرذان تلك، ومن المستحيل إخراج جثثهم من تحت الأنقاض، ولا يبلَّغ عن وفاتهم أصلا، لأن وضعيتهم في ولايتنا تتعلق بالهجرة غير الشرعية".

كاريكاتير

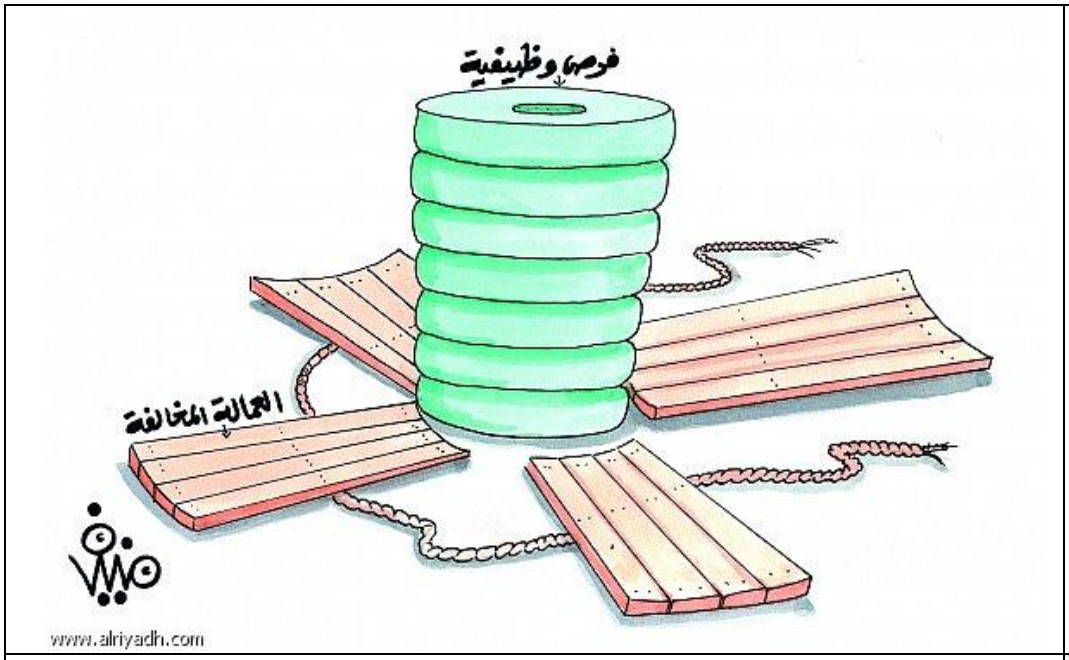

المصدر: جريدة الرياض
الأحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890731.html

المصدر: جريدة الحياة
السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Content/ResizedImages/538/10000/inside/131207123253072.jpg